

Distr.: General
22 October 2010
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل إليكم الرسالة المرفقة المؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ التي تلقيتها من السيد كلاوديو بيسونيرو، نائب الأمين العام لمنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي، يحيل فيها التقرير الفصلي عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، الذي يغطي الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يونيه ٢٠١٠ (انظر المرفق). وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) بان كي - مون



المرفق

رسالة مؤرخة ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام
من نائب الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي

وفقا لقراري مجلس الأمن ١٣٨٦ (٢٠٠١) و ١٥١٠ (٢٠٠٣)، أرفق طيه تقريراً
عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية يغطي الفترة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه
٢٠١٠. وأرجو ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا التقرير.

(توقيع) كلاوديو بيسونيرو

التقرير الفصلي المقدم إلى مجلس الأمن عن عمليات القوة الدولية للمساعدة الأمنية

مقدمة

١ - وفقا لما يقتضيه قرار مجلس الأمن ١٨٩٠ (٢٠٠٩)، بإبلاغ الأمم المتحدة عن التقدم الذي تحرزه بعثة القوة الدولية للمساعدة الأمنية، يغطي هذا التقرير الفترة من ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. ففي ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، بلغ قوام القوة ١١٩ ٨١٩ فردا من ٢٨ دولة عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) و ١٩ دولة من دول غير أعضاء فيها، إضافة إلى مشاركة دولتين جديدتين خلال فترة الأشهر الثلاثة.

٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة الدولية للمساعدة الأمنية مساعدة حكومة أفغانستان عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن ١ أيار/مايو إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، بلغ مجموع الإصابات في صفوف القوة ١٦٨ ٢ إصابة نجت عن أعمال قتالية، شملت ٢٠٥ قتلى و ٩٤٣ جريحا، و ٢٠ إصابة لم تنجم عن أعمال قتالية.

٣ - وتتواصل الجهود المبذولة لتدريب مختلف كيانات حكومة أفغانستان. وتخطت هذه الجهود نطاقها لتشمل أدوارا لم تؤدّها البعثة من قبل، شملت مختلف مؤسسات الجيش والشرطة. وقابلت الزيادة الأخيرة في احتياجات هياكل تقديم الدعم والإرشاد، زيادة مماثلة في العروض المقدمة من بعض البلدان للمساعدة، ولكن لا يزال هناك نقص في الموارد. ومن الأهمية بمكان أن ينظر المجتمع الدولي في الموارد المادية والبشرية التي يمكنه إتاحتها لتتسنى مواصلة تنمية القدرات الأفغانية في مجالات الأمن والحكم وتنمية القدرات. وتشمل المسائل الرئيسية التي استجذت في الفترة المشمولة بالتقرير ما يلي:

(أ) لا تزال منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)/القوة الدولية تقران بأهمية وجود صلة واضحة بين الحكم والأمن والتنمية. ذلك أنه إذا لم يتحقق تقدم بارز ومستمر في هذه المجالات الثلاثة جميعها، يرجح ألا يستمر تحقيق أي مكاسب في أي منها. ولا بد، لإحراز تقدم في هذه المسائل، من مواصلة بذل الجهود لمكافحة الفساد و زيادة مشاركة الموظفين المدنيين و الجهود المبذولة؛

(ب) يشكل مؤتمر كابل منعطفا هاما نحو تولي الأفغان زمام الأمور بصورة كاملة. ففي هذا المؤتمر، الذي أطلق 'عملية كابل'، تم إقرار الإطار المشترك لنقل السلطة التدريجي مع التأكيد على ضرورة توخي نهج يقوم على توافر الشروط. وستقوم حكومة أفغانستان والناتو بتقييم القدرات اللازم توافرها في المقاطعات لنقل هذه السلطة تدريجيا، وليست هذه عملية لإعادة نشر القوات خارج أفغانستان، وإنما هي عملية ستسمح بتحول

القوات الدولية إلى قوات تقوم بدور مساند. ويكتسي الدعم المقدم من المجتمع الدولي في مجالي الحكم، والجهود الإنمائية أهمية بالغة في إنجاح هذه العملية؛

(ج) تشهد قوات الأمن الوطنية الأفغانية تزايدا في عديدها، وإن كان مستوى قدراتها ما زال بحاجة إلى التحسين. ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي توفير مدربين ومرشدين لتطوير قدرتها ليتسنى نقل القيادة إلى أياد أفغانية؛

(د) رغم ازدياد عدد أفراد القوة الدولية للمساعدة الأمنية وعملياتها، حدث انخفاض كبير في عدد الإصابات في صفوف المدنيين التي تسببت فيها هذه القوة، ويعزى ذلك إلى التزامها الدقيق بالتوجيه التكتيكي الصادر عن قيادتها. وفي المقابل، ارتفعت إلى حد بعيد الإصابات في صفوف المدنيين التي يتسبب بها المتمردون.

الحالة الأمنية

٤ - لا يزال المتمردون في أفغانستان يشكلون قوة متفرقة تصعب السيطرة عليها، وقد واصلوا تغيير أساليب عملهم التكتيكية من أجل مواجهة وعرقلة الوجود المتزايد للقوة الدولية للمساعدة الأمنية، ولبناء قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية وللمشاريع الإنمائية وللانتخابات البرلمانية المقبلة. ويتجنب عادة المتمردون المواجهات المباشرة مع وحدات كبيرة من القوة الدولية وقوى الأمن الوطنية. ويتواصل ارتفاع عدد الحوادث، ولا تزال العبوات الناسفة والمهجمات المنسقة تشكل الطريقة التي يفضلها المتمردون في عملياتهم. ويواصل المتمردون محاولاتهم تهريب الأهالي باستغلال الحوادث، فيصورونها عبر أبوابهم الدعائية على أنها مؤشر على أن حالة التمرد تتسع نطاقا وأن الحالة الأمنية تزداد تدهورا. ويستمر بسط وجود القوة الدولية بوتيرة معقولة. ولا بد من فترة زمنية معينة قبل أن تبدأ عمليات إحكام السيطرة والبناء، إلى جانب إقامة الحكم المستدام، بتوفير الاستقرار الدائم. وفي بعض المناطق، لا يزال القلق يساور الأهالي بشأن ما إذا كان بإمكان الحكومة تلبية تطلعاتهم. وفي مناطق أخرى، دفع التقدم المنجز الأهالي إلى إبداء مقاومة فعلية ضد المتمردين.

٥ - وعلى صعيد المناطق، كانت الحالة الأمنية كما يلي:

(أ) القيادة الإقليمية في العاصمة - لا تزال قوات الأمن الوطنية الأفغانية تمسك بزمام القيادة في مدينة ومقاطعة كابل، وشهدت الأشهر الثلاثة تناقصا في نشاط المتمردين. ولم يسفر عن إصابات بين أفراد القوة الدولية سوى هجوم واحد للمتمردين استهدفها في مدينة كابل. وأتاحت الأعمال التحضيرية للانتخابات مجلس السلام الاستشاري الوطني، وانعقاد مؤتمر كابل الفرصة لقوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية للمساعدة الأمنية لإفشال خطط حركة طالبان وشبكة حقاني، وبالتالي الحد من قدرتهما على التحرك في مقاطعة

كابل. وبالتالي، وخلافا للمخاوف السائدة، لم تشهد الساحة خلال مؤتمر كابل سوى عدد قليل من أعمال التخريب التي قام بها المتمرّدون وكانت الأجواء آمنة نسبياً، وتحقق هذا النجاح بفضل قوات الأمن الوطنية الأفغانية والقوة الدولية؛

(ب) القيادة الإقليمية في الشمال - ظلت مقاطعتا قندوز وبغلان أكثر المناطق تضرراً في المنطقة. وبنشر قوات دولية إضافية وزيادة وتيرة العمليات في منطقة القيادة الإقليمية في الشمال، انتقل المسلحون إلى مناطق أخرى. وإن المتمردين، على ما يبدو، في سبيلهم إلى تخصيص جزء من قدراتهم التي تستهدف قوات الأمن لارتكاب أعمال عنف ضد المدنيين؛

(ج) القيادة الإقليمية في الغرب - كانت مقاطعتا بادغيس وفرح أبرز المناطق المتنازع عليها، وتحسّن الحالة الأمنية فيهما مرهون بحدوث تحسّن في مجال الحكم وتعزيز وجود قوات الأمن؛

(د) القيادة الإقليمية في الجنوب والقيادة الإقليمية في الجنوب الغربي (في حزيران/يونيه ٢٠١٠، قُسمت القيادة الإقليمية للجنوب السابقة إلى قيادة للجنوب وأخرى للجنوب الغربي) - ما زال جنوب أفغانستان هو المنطقة الرئيسية المستهدفة من قبل حركة طالبان. وواصل المتمرّدون عملياتهم بالرغم من الخسائر الشديدة التي تكبدوها. وفي بعض المناطق، واصل مستوى التهديدات المرتفعة عرقلة مشاريع البناء والتنمية.

(هـ) القيادة الإقليمية في الشرق - لا تزال المنطقة الشرقية هي المنطقة الرئيسية الثانية المستهدفة بأنشطة المتمردين. وكان مستوى الخطر في مقاطعات كونار وخوست وناغرهار عالياً، وسيبقى على هذه الحال ما دام المتمرّدون يواصلون استخدام المنطقة الحدودية بين أفغانستان وباكستان كملاذ آمن لهم.

٦ - ولا تزال الاعتداءات عبر تفجير العبوات الناسفة هي السبب الرئيسي للخسائر في صفوف القوة الدولية للمساعدة الأمنية وقوات الأمن الوطنية الأفغانية والمدنيين الأفغان. وقد تم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ما مجموعه ١ ٥٥١ عبوة من هذا النوع. وخلال الفترة نفسها، تم الكشف عن ١ ٥٩١ عبوة ناسفة والتخلص منها، مما يمثل نسبة ٥١ في المائة من العبوات الناسفة، أيما كان وضعها^(١).

(١) يقصد بذلك، لأغراض هذا التقرير، العبوات الناسفة التي فُجرت أو كشف عنها أو سلمها الأهلي أو عثر عليها قبل تفجيرها.

قوات الأمن الوطنية الأفغانية

٧ - وفقا لنتائج التقييم النوعي لاستقصاء انطباعات الأفغان ومواقفهم، التي صدرت في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لا تزال ثقة الشعب الأفغاني في قدرات قوات الأمن الوطنية الأفغانية قوية (حوالي ٨٠ في المائة). غير أنه بغية المحافظة على هذه النسبة، تعاون وزير الدفاع والداخلية وبعثة التدريب التابعة للئاتو في أفغانستان على بلورة قيادة أفضل، وتحسين استراتيجية الاتصالات التي تعتمد عليها قوات الأمن الوطنية الأفغانية، وزيادة الشفافية.

٨ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عين الرئيس كرزاي الجنرال بسم الله خان محمدي (رئيس هيئة الأركان العامة سابقا) وزيرا للداخلية. وما زالت وزارة الدفاع ووزارة الداخلية تتلقيان مساعدة إرشادية من بعثة التدريب التابعة للئاتو في أفغانستان. وعلى غرار ما فعلت وزارة الدفاع، وضعت وزارة الداخلية مشاريع لتشريعات لتطبيق قانون الضباط وضباط الصف بغرض جعل الهيكل الوظيفي للشرطة أكثر احترافا.

٩ - وظلت أولى أولويات القوة الدولية للمساعدة الأمنية تتمثل في تشكيل قوات أمن وطنية أفغانية قادرة ومحترفة ومستقلة.

الجيش الوطني الأفغاني

١٠ - لقد تجاوز عدد أفراد الجيش الوطني الأفغاني بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٠ العدد المستهدف بلوغه لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ البالغ ٤٠٠ ١٣٤ فرد، على الرغم من أنه لا يزال يعتمد في القتال والتدريب على الدعم المقدم إليه من قوة المساعدة الأمنية الدولية. وكان تحسين أسلوب التجنيد ورفع الأحرار العاملين الرئيسيين في هذا النجاح. وما زال ارتفاع معدل احتفاظ الجيش بقوامه عاملا لا بد منه لتطوره وتحوله إلى جيش محترف. وشكل قانون الضباط وضباط الصف الذي أصدره البرلمان الأفغاني في تموز/يوليه ٢٠١٠ خطوة لقيت أيضا ترحيبا، لأنه ينص على توفير معاشات تقاعدية لضباط الجيش وجنوده. وسيتيح تنفيذ هذا القانون، فرصا أفضل للانضمام إلى الجيش.

١١ - وخلال هذه الأشهر الثلاثة، تزايد تقديم القوة الدولية للإرشادات إلى وحدات الجيش الوطني الأفغاني المنتشرة وإقامة شراكات معها. ففي نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٠، وصلت نسبة هذه الوحدات التي تلقت من القوة الدولية إرشادات وأقامت معها شراكات إلى ٩٥ في المائة تقريبا. ونظرا لرفع عدد أفراد الجيش المستهدف بلوغه لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (٦٠٠ ١٧١ فرد)، ازداد أفراد دفعات المدربين الجدد على أيدي بعثة التدريب التابعة للئاتو، وجرى التركيز على تدريب العناصر القيادية العسكرية المستقبلية (من ضباط وضباط صف)، وعلى تصميم الدورات الرامية إلى تخفيض معدلات الأمية في صفوف الجيش.

سلاح الطيران الأفغاني

١٢ - غيّر سلاح الطيران للجيش الوطني الأفغاني اسمه إلى القوات الجوية الأفغانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتواصل ارتفاع عدد أفرادها حيث زاد عن ٣ ٥٠٠ فرد، لكنه لا يزال دون العدد المقرر بلوغه. ومن بين التحديات الرئيسية التي تحول دون ذلك، عدم التدرب على اللغة الإنجليزية وصعوبة جذب مجندين ملمين بمبادئ القراءة والكتابة إماما كافيا. غير أن هذه القوات ما زالت تقدم المساعدة للتنقل من ساحة المعارك وإليها وتسحب المصابين وتقدم المساعدة للسكان المدنيين في أوقات الفيضانات وغيرها من الكوارث الطبيعية. وبالإضافة إلى ذلك، استمر ازدياد أسطول الطائرات من طراز سي - ٢٧، وهذا أمر يلي الحاجة الماسة إلى عدد إضافي من هذه الطائرات لنظام النقل الجوي داخل مسرح العمليات.

الشرطة الوطنية الأفغانية

١٣ - شهدت الانطباعات الإيجابية عن الشرطة الوطنية الأفغانية ارتفاعا طفيفا في الأشهر الثلاثة. وقد اعتمدت الشرطة لتلقي الدعم على القوة الدولية للمساعدة الأمنية وبعثة التدريب التابعة للئاتو في أفغانستان، وما زال أقل تطورا احترافا من الجيش. وتلقى الشرطة مساعدة على سبيل الأولوية من بعثة التدريب هذه ومن القوة الدولية للمساعدة الأمنية.

١٤ - وشهدت الأشهر الثلاثة تزايدا في عدد أفراد الشرطة الوطنية الأفغانية فاق العدد المستهدف بلوغه، ويقدر أنه سوف يتجاوز العدد المستهدف بلوغه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ البالغ ١٠٩ ٠٠٠ أفراد. ومع ذلك، ظل معدل تناقصه عاليا، لا سيما بالنسبة للشرطة الوطنية الأفغانية المسؤولة عن صون النظام المدني. ولبلوغ الرقم المستهدف لشهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ البالغ ١٣٤ ٠٠٠ فرد، تقرر زيادة عدد المجندين الذين سيحري تدريبهم خلال الأشهر الثمانية عشر المقبلة. وعلى غرار الجيش الوطني الأفغاني، تحتاج الشرطة الوطنية الأفغانية إلى تحويل أفرادها إلى قوة محترفة، لا سيما فيما يتعلق بتنمية القدرات القيادية. ولمعالجة مشكلة الأمية، أُطلق برنامج نموذجي مكثف لحو الأمية. ويعلم البرنامج مبادئ القراءة والكتابة والرياضيات لتحسين قدرة أفراد الشرطة على الحديث والقراءة والكتابة على النحو السليم باللغتين الدارية والبشتونية. وسيساعد استمرار الدعم الدولي المقدم إلى هذا البرنامج النموذجي أيضا على جذب الأفراد المؤهلين وعلى الاحتفاظ بهم.

١٥ - وفي الميدان، اعتمدت الشرطة على القوة الدولية للمساعدة الأمنية لإقامة شراكات معها وتلقي الإرشادات منها. وتبلغ حاليا نسبة وحدات الشرطة الوطنية الأفغانية التي دخلت

في شراكات مع القوة الدولية للمساعدة الأمنية أكثر من ٨٣ في المائة في المناطق الرئيسية، غير أن المعدل الإجمالي للشراكات مع الشرطة، على الصعيد الوطني يقل عن ذلك، ويؤثر ذلك سلباً على قدرة الشرطة على زيادة مستواها الاحترافي.

الإصابات بين المدنيين

١٦ - استمرت القوة الدولية للمساعدة الأمنية في بذل كل الجهود الممكنة للحد من تأثير النزاع على المدنيين. وأصدرت قيادة القوة الدولية في آب/أغسطس ٢٠١٠ نسخة منقحة من توجيهاتها التكتيكية للتأكيد مجدداً على الحاجة إلى حماية السكان الأفغان والحد من عدد الضحايا من المدنيين. غير أنه، عند وقوع ضحايا مدنيين أو أضرار في الممتلكات المدنية في حوادث بسبب أعمال قتالية، يعتبر الناتو/القوة الدولية أن من بالغ الأهمية تخفيف معاناة المدنيين. لذا، اتفقا في حزيران/يونيه ٢٠١٠ على مجموعة من المبادئ التوجيهية العامة غير الملزمة للتعامل مع الإصابات المدنية الناجمة عن أعمال قتالية. وتظل قرارات دفع تعويضات عن الإصابات في صفوف المدنيين أو الأضرار الناجمة عن أعمال قتالية أمراً متروكاً لتقدير السلطات الوطنية، حيث إن هذه المبادئ التوجيهية لا يراد بها تغيير الوضع القانوني والواجبات القانونية للأفراد الوطنيين العاملين في القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، ودفع التعويضات لا يعني أن ثمة اعترافاً بالمسؤولية القانونية أو بارتكاب ذنب.

١٧ - وقد ظلت القوة الدولية ملتزمة بالحد من الخسائر في صفوف المدنيين ونقحت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ إجراءات عملها الموحدة المتعلقة بالأضرار والإصابات الناجمة عن تصعيد استخدام القوة. وقد أسفر هذا الجهد المتواصل عن انخفاض في الإصابات المؤكدة بين المدنيين التي سببتها القوة الدولية بما يقرب من ٦٠ في المائة مقارنة بما كان عليه الحال في الأشهر الثلاثة الماضية.

١٨ - واستمرت أعمال المتمردين في إلحاق الكثير من الإصابات بالمدنيين. وقد أكدت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في تقريرها نصف السنوي لعام ٢٠١٠ عن حماية المدنيين في النزاع المسلح، أن أكثر من ٧٠ في المائة من حالات الوفاة وأكثر من ٧٥ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين تسببت فيها مباشرة أنشطة المتمردين. ويشتهر أن تكون هاتان النسبتان حتى أعلى من ذلك لأنه لم يكشف في ١٦ في المائة من الإصابات تقريباً عن هوية الجهة المسؤولة عنها.

الحكم

١٩ - إن مؤتمر كابل، إضافة إلى كونه علامة تشهد على بدء مرحلة جديدة في الشراكة بين الحكومة الأفغانية والمجتمع الدولي، باتجاه تسلم الأفغان زمام الأمور على نحو تام، شدد من جديد على الصلة الواضحة بين التنمية والحكم والأمن، التي حددت خلال مؤتمر لندن المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وقد ذكرت منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، مرارا وتكراراً، أنه إذا ما أريد للمهمة في أفغانستان أن تنجح، يجب دعم قدرة الحكومة الأفغانية على الحكم، ويتطلب ذلك أيضاً استمرار المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي من خلال جهود مدنية يتوافر لها مزيد من الموارد. وتشكل المجموعة المعنية بشؤون الحكم، التي شُكلت في إطار الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الأفغانية التي أُقرت في مؤتمر كابل، تطوراً إيجابياً في هذا السياق، نظراً لما للحكم من أهمية في تحقيق إنجازات دائمة في جميع أنحاء أفغانستان. وبما أن الفساد لا يزال مشكلة قائمة، فإنه لا بد من تحرك الحكومة، على جميع مستوياتها، للتصدي للدوافع الرئيسية لهذه المشكلة.

٢٠ - وأيد مؤتمر كابل وثيقة نقل السلطة التدريجي التي وضعت بالتنسيق بين حكومة أفغانستان ومنظمة حلف شمال الأطلسي/القوة الدولية للمساعدة الأمنية، والتي نصت على اتباع نهج قائم على توافر الشروط، باتجاه تولي الأفغان كامل المسؤولية عن الأمن في جميع أنحاء البلد. ومن بالغ الأهمية، في هذا الصدد، أن تتطور أفرقة التعمير الإقليمية تدريجياً إلى هياكل ذات طابع أقرب منها إلى الطابع المدني على النحو المتوخى في الإطار المشترك لنقل السلطة التدريجي بغية تقديم الدعم الكافي لتمكين الأفغان من تسلم زمام الأمور.

٢١ - وقد تعمدت القوة ألا تكون المشورة الأمنية التي تقدمها دعماً للأعمال التحضيرية للانتخابات البرلمانية أقل بروزاً، مما يثبت أن هذه الأعمال خاضعة لإشراف الأفغان ومشروعة وشفافة. بيد أنه، وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت القوة موازرة الجهود الأفغانية المبذولة في سياق الأعمال التحضيرية للانتخابات، وذلك من خلال عروض تقديم المعلومات الاستخباراتية وتولي مهام المراقبة.